

الجزائر وإيران تعيدان النفخ في رماد محور الممانعة

رئيس الوزراء الجزائري في طهران تأييدا لصعود رئيسي إلى الرئاسة

وفي نفس الاتجاه الثوري والممانع، ذهب تصريح رئيس الوزراء الجزائري، الذي أثنى على تعاطف الرئيس الإيراني مع الشعب الجزائري، وأن الجزائر قدمت في سبيل مقارعة الاستكبار أكثر من مليون و500 ألف شهيد.

وأكد المتحدث أن بلاده وضعت سياساتها المبدئية على "حماية الشعوب المضطهدة في العالم"، ودون أن يسمى تلك الشعوب فإن التصريح حمل رسائل تتعلق بدعم الجزائر لجبهة البوليساريو الانفصالية وللقضية الفلسطينية.

كما لفت إلى أن التحدي في الجزائر اليوم هو التفوق على المشاكل الاقتصادية وبذل الجهود الهادفة إلى توسيع العلاقات الاقتصادية مع سائر البلدان، وهو أساس رغبة المسؤولين الجزائريين في تنمية الأواصر مع إيران.

إبراهيم رئيسي بصد رسم معالم دبلوماسية جديدة في المنطقة، تقوم على تمكين أواصر التعاون مع ما يعرف بمحور الممانعة

ومن المتوقع أن تتناول زيارة بن عبد الرحمن العديد من القضايا والملفات المشتركة، خاصة في ما يتعلق بالجانب السياسي والدبلوماسي، والاقتصادي على اعتبار أن البلدين ينتميان إلى منظمة أوبك، ويمران بظروف متشابهة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وحسب التقارير الدولية وضعتهما في خانة البلدان التي تحتاج إلى أسعار نفط تتجاوز الـ100 دولار، من أجل استعادة توازنهما المالي.

ومنذ سنوات تضاعفت احتياجات الجزائر النفطية وزاد الطلب المحلي مما غدى التوقعات بشأن تحول الجزائر إلى بلد غير نفطي وتوقعات خروجه من منظمة البلدان أوبك، فيما رسم صندوق النقد الدولي في الأونة الأخيرة صورة قاتمة عن الاقتصاد الجزائري، حيث تحتاج التوازنات المالية للدولة سعر نفط بحوالي 160 دولارا للبرميل الواحد من النفط، وهو أمر مستحيل، لاسيما مع تراجع دور البلد في منظمة أوبك بسبب تراجع المنتج وتزايد الطلب المحلي.

وأبلغ بن عبد الرحمن الرئيس الإيراني رغبة قيادات بلاده في تنمية الأواصر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتوسيعها لمختلف المجالات المعززة لبناء علاقات مميزة بين الطرفين.

وعرفت العلاقات الجزائرية - الإيرانية حالة من الفتور خلال السنوات الأخيرة، بسبب الأوضاع السياسية الداخلية في الجزائر، فمنذ تأجيل زيارة الرئيس السابق حسن روحاني للجزائر العام 2017، بسبب الوعكة الصحية لنظيره الجزائري، لم يظهر أي تقارب بين الطرفين، إلا بالزيارة التي وصفت بـ"المفاجئة" لبن عبد الرحمن إلى طهران منذ الخميس.



براغمانية جزائرية تلامس حدود الانتمازية

مطالبات متزايدة للرئيس التونسي بتوضيح خارطة الطريق للمرحلة المقبلة

التأخير في إعلان خارطة الطريق يصب في مصلحة خصوم قيس سعيد



ماذا بعد الخامس والعشرين من يوليو

إلى التشاور مع جميع الأطراف حتى تحظى بالتوافق.

وكشف الشواشي عن أن تأخر الرئيس سعيد في الإعلان عن خارطة طريق يصب في صالح خصومه من المشككين في المسار السياسي، كما لا يبعث برسائل طمأنة إلى الخارج الذي يراقب بحذر التطورات في تونس.

وإلى حد الآن يمتلك قيس سعيد كل أوراق القوة المتمثلة في دعم الجيش والدعم الشعبي وتأييد برخص الدول وحياد أخرى، لكن هذا لا يوفر له مساحة أمان كافية خاصة في هذا الظرف الصعب، والبلاد أمام استحقاقات مالية وصحية كبيرة.

ويحظى الرئيس سعيد بشعبية واسعة في بلد سببت له جائحة كوفيد - 19 تفاقم الركود الاقتصادي والسياسي اللذين يعاني منهما منذ أعوام، ولاتقت خطواته تأييدا من الشعب. ويؤكد الناشط السياسي صبحي بن فرج في حديثه لـ"العرب" أن "إعلان قيس سعيد عن خارطة طريق مطلب وطني ودولي، وذلك لارتباطها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية"، وأضاف "الخطوط الكبرى لخطة الرئاسة يجب أن تكون واضحة".

وبلغت بن فرج إلى أن "توضيح خارطة الطريق سيسمح أيضا بتحديد المواقف من المستجدات في تونس سواء داخليا أو خارجيا". وعن أسباب التأخر في إعلانها يرى بن فرج أنه يعود إلى تردد الرئيس سعيد أو ربما يندرج في إطار خطة هدفها استكمال الشروط وجس نبض الأحزاب.

ويرجع متابعون ومحللون أن يكون التأخير في الإعلان عن خارطة عائد إلى أن قيس سعيد يريد الحفاظ على عنصر الغموض والمفاجأة ويتروى في الإفصاح عن هذه الخارطة، كما أن تأخر الرئيس سعيد في الإعلان عن خارطة طريق وتعيين رئيس حكومة يعود إلى أن هذه الخارطة ما زالت قيد النقاش.

أما المحلل السياسي فريد العليبي فيقدر أن قيس سعيد لا يريد حاليا الكشف عن خطته.

وأوضح العليبي في حديثه لـ"العرب" أن "من يطالب الرئيس سعيد بإيضاح خطته مخطئ خطأ كبيرا، ففي علم السياسة لا فنصح عن خططنا في الأوضاع الحرجة وإنما نمارسها، وهو ما يبدو توجه الرئيس في هذه المرحلة".

وبين العليبي أن قيس سعيد لديه برنامج وسبق أن أعلن عنه، وتوقع أن "يمضي شيئا فشيئا نحو استبدال الديمقراطية الليبرالية بديمقراطية تنطلق من المحليات، كما سيعمل على تعيين مسؤولين ووزراء ومحاصرة الفساد، وسيفتح الملف الإعلامي خاصة وأن المكينة الإعلامية تشتغل بقوة ضدّه".

رئيس الحكومة الذي سيقود السلطة التنفيذية في البلاد، إلا أن قيس سعيد لم يبادر إلى ذلك، في خطوة أثارت تساؤلات عن خارطته المرتقبة. وفيما يتوقع مراقبون إعلان الرئيس سعيد عن اسم رئيس الوزراء في وقت قريب، فإنه لا يوجد أي مؤشر على خارطة للتعامل مع المستجدات سواء على المدى الطويل أو خلال فترة الطوارئ الراهنة التي حدها لمدة شهر في بادئ الأمر، لكنه قال إنه من الممكن تمديدها.

وتقول أوساط سياسية إن الأوضاع التي تمر بها البلاد تتطلب نقاشات تشاركية حول الخارطة والقرارات المرتقبة. وأشار غازي الشواشي الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي في حديثه لـ"العرب" إلى ضرورة "التشاور وتشريك الأطراف الفاعلة والشعب في رسم خارطة الطريق للخروج من الأزمة".

وتابع "تونس تمر بمرحلة دقيقة وحساسة جدا بعد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو وهي اليوم بدون حكومة (-) الرئيس بسبب الدولة بالأوامر الرئاسية وبالتالي هذا وضع استثنائي لا يمكن أن يستمر". وأضاف "يجب أن تتضح رؤية الرئيس للشعب التونسي".

ولاحظ الشواشي تردد الرئيس سعيد في الإعلان عن خطته، وحسب رايه "هذا التردد لا يخدم الرئيس ولا مصلحة البلاد".

وفي تقديره من الصعب أن يشكل الرئيس بمفرده خارطة طريق ويحتاج

وتتالت دعوات الأحزاب والشخصيات السياسية ونشطاء المجتمع المدني الذين يطالبون الرئاسة بالتسريع في إعلان خارطة الطريق، محذرين من حالة قلق تسود الشارع الذي ينتظر خطوات وحلولا تخرج البلاد من حالة الشلل السياسي والاقتصادي.

ودعا المرصد الوطني للدفاع عن مدينة الدولة إلى وجوب الإسراع في إعلام الشعب بخارطة الطريق المعتمدة من رئاسة الجمهورية بشكل شامل وواضح، حتى لا تطول الفترة المؤقتة، وحتى يطمئن الشارع على مستقبله ومستقبل البلاد دون التخوف من العنترت الممكنة ومن الفراغ المؤسساتي ومن إمكانية عودة رموز الفساد إلى السلطة تحت أي غطاء.

وعبر المرصد في بيان له عن أملة في أن تكون الحكومة الجديدة حاملة لبرنامج واضح المعالم وأن تعتمد الإصلاحات في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وعدم إيقال كاهلها ديون إضافية تمس بالسيادة الوطنية مع التعويل على التضامن الوطني.

وعزل الرئيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو رئيس الوزراء هشام المشيشي وعلق عمل البرلمان، وقال إنه سيحكم جنبا إلى جنب مع رئيس وزراء جديد.

ومنذ إعلانه إجراءات استثنائية هدفها تصحيح المسار كما وصفها حلفاؤه، فيما اعتبرها خصومه محاولة "انقلاب" على الدستور، يترقب التونسيون إعلان الرئيس سعيد اسم

أدى تأخر الرئيس التونسي قيس سعيد في الإعلان عن خارطة طريق للفترة القادمة بعد إعلانه عن إجراءات استثنائية في الخامس والعشرين من يوليو وما ترتب عليها من إمساكه بزمام السلطة التنفيذية إلى إطالة حالة الترقب وزيادة القلق بين التونسيين، وسط توسع الدعوات المطالبة بالإسراع في الإعلان عن خارطة خاصة أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تتحمل المزيد من التأخير.

آمنة جبران

تونس - توسعت دائرة الدعوات التي تطالب الرئيس قيس سعيد بتوضيح خارطة الطريق للمرحلة المقبلة عقب إعلانه إجراءات استثنائية في الخامس والعشرين من يوليو قادت إلى تجسيد أعمال البرلمان والحكومة السابقة، فيما يشير متابعون إلى أن تردد وتأخر الرئيس في إعلان خطته من شأنهما أن يصب في صالح خصومه والإعلام المضاد الذي يستهدفه بقوة، ويعمقا ضبابية المشهد السياسي.

ودعا الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) الخميس الرئيس سعيد إلى الكشف عن خارطة طريق واضحة وتعيين رئيس حكومة وفريق حكومي يتم التعامل معه بشكل واضح ومباشر.



ونقلت وسائل إعلام محلية عن نور الدين الطيوي الأمين العام للاتحاد قوله "نحن اليوم لا نعلم من سنخاطب.. سيد الوزير أو سيد الموكل.. هذه مصطلحات جديدة علينا.. والتسيير أصبح بالوكالة..، وذلك في معرض تعليقه على تعيينات قهرها مؤخرا الرئيس سعيد لمكلفين بتسيير عدد من الوزارات.

ورأى الطيوي أن "هناك غموضا في المشهد السياسي الحالي وأن المنظفة التشغيلية ستحدد موقفها على ضوء خارطة الطريق التي طلبتها من الرئاسة".

ظهور المشيشي يفند الادعاءات بتعرضه للتعذيب والإقامة الجبرية

حول إمكانية وجود شبهات احتجاز أو سوء معاملة على معنى القانون الدولي. وقرر الرئيس سعيد إقالة المشيشي في الخامس والعشرين من يوليو وأن يتولى هو السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، وتجميد اختصاصات البرلمان لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وترؤس النيابة العامة.

واتخذ هذه القرارات في يوم شهدت فيه محافظات عديدة احتجاجات شعبية، طالبت بإسقاط المنظومة الحاكمة بأكملها واتهمت المعارضة بالفشل، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية.

ويقول سعيد إن تدابير الاستثنائية تستند إلى الفصل 80 من الدستور وتهدف إلى إنقاذ الدولة.

2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمشروع ومكافحة الفساد غير المشروع وتضارب المصالح، وذلك إثر انتهاء مهام المشيشي. وتبدد الصور، التي نشرتها الهيئة على موقعها الإلكتروني، على ما يبدو دعاوى معارضي سعيد بأن المشيشي رهن الإقامة الجبرية في منزله. ودعت الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب (دستورية مستقلة) "كل من يهمة الأمر" إلى الاتصال بها لتزويدها بأي معلومات مفيدة حول وضعية المشيشي، ونفت علمها بوجود قرار قضائي أو إداري يتعلق بوضعه قيد الإقامة الجبرية.

وأضافت الهيئة أنها منذ السادس والعشرين من يوليو الماضي وضعت ملف المشيشي ضمن ملفات التقصي

تونس - ظهر رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي للمرة الأولى علنا الخميس منذ إقالته من منصبه يوم الخامس والعشرين من يوليو الماضي ضمن التدابير الاستثنائية التي أعلنها الرئيس قيس سعيد.

وأظهر فيديو نشرته هيئة مكافحة الفساد على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك رئيس الحكومة لدى تصريحه بالمكاسب، وهو إجراء قانوني يشمل المغادرين للمناصب العليا في الدولة، بحسب قانون صدر في عام 2018 ويتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

وقالت الهيئة إن هذا الإجراء "يندرج ضمن مقتضيات القانون عدد 46 لسنة